

قوانين

قرار رقم ٦٢٦

باسم الشعب
مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-٥-١٩٧٩ .

اصدار القانون الآتي :-

رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٩

قانون

الجهاز المركزي للقياس والسيطرة النوعية

التأسيس

المادة الاولى - اولا - يؤسس بموجب هذا القانون ، جهاز مركزي باسم (الجهاز المركزي للقياس والسيطرة النوعية) ، يرتبط بمجلس التخطيط ، ويشار اليه في هذا القانون بـ (الجهاز) .

ثانيا - يكون المركز الرئيس للجهاز في بغداد ، وله فتح الفروع داخل العراق ، اذا اقتضت طبيعة اعماله ذلك .

ثالثا - للجهاز شخصية معنوية واستقلال مالي واداري لممارسة اعماله وتحقيق اهدافه ، وله حق التمتع بجميع انواع التصرفات القانونية ، ضمن الحدود المقررة في هذا القانون .

رابعا - يشار الى المواصفات التي يعتمدها الجهاز بـ (المواصفات القياسية العراقية) ، والى القاييس التي يعتمدها الجهاز بـ (المعايير القياسية العراقية) .

خامسا - يشار الى المواصفات ، من غير المواصفات القياسية العراقية ، التي يعتمدها ويتبعها المشروع الانتاجي لاغراضه الخاصة بـ (المواصفات العملية) .

اهداف الجهاز

المادة الثانية - يهدف الجهاز الى المساهمة في النهوض بالاقتصاد القومي وتحسين الانتاج الوطني وحماية الثروة القومية ، عن طريق :-

اولا - ايجاد مراجع عراقية معتمدة لمعايير القياس وطرق المعايرة .

ثانيا - استنباط وتوفير مواصفات قياسية عراقية .
ثالثا - رفع الكفاءة الانتاجية من خلال السيطرة النوعية ومراقبة الجودة على السلع والمنتجات المحلية والمستوردة .

رابعا - حماية المستهلكين والمنتجين ، وكذلك حماية البيئة والصحة والسلامة العامة .

خامسا - تطوير التخصصات في مجالات التقييس والسيطرة النوعية .

سادسا - تهيئة الوسائل العلمية للاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والمنتجات والطاقات .

سابعا - دعم التقدم التقني في القطاعات الانتاجية والخدمية .

ثامنا - العمل على توحيد المواصفات القياسية في الوطن العربي .

تاسعا - توسيع آفاق التعاون العربي والدولي في مختلف المجالات ذات العلاقة بالتقييس والسيطرة النوعية .

عاشرا - نشر الوعي في مجالات التقييس والسيطرة النوعية بجميع الوسائل المتاحة ، والعمل على دعم وتطوير الرقابة الجماهيرية على نوعية السلع والمنتجات .

اختصاصات الجهاز

المادة الثالثة - يقوم الجهاز تحقيقا لاهدافه المنصوص عليها في هذا القانون ، بما يلي :-

اولا - اعتماد نظام قومي للقياس ومراقبة تطبيقه ، وايجاد وحفظ قائمة ومراجع المعايير القياسية العراقية .

ثانيا - اعتماد ونشر ومراجعة وتعديل والغاء واستبدال المواصفات القياسية العراقية ومراقبة تطبيقها .

ثالثا - اعتماد ومراقبة تنفيذ نظام قومي للسيطرة النوعية ، وتقديم المساعدة الفنية للقطاعات المختلفة في ايجاد دوائر للسيطرة النوعية فيها .

رابعا - منح علامة الجودة واجازة استعمالها وتجديدها ، واصدار شهادة المطابقة .

خامسا - مراقبة جودة السلع والمنتجات الوطنية ، لاغراض التصدير .

سادسا - توحيد وتطوير وسائل وطرق القياس ومعايرة أجهزة القياس وضبطها ، واصدار شهادة المعايرة .

سابعا - معايرة ووسم الاوزان والمقاييس والمكاييل ومصوغات المعادن الثمينة .

قوانين

من (أولا) اعلاه ، لمدة سنتين قابلة للتجديد ، وذلك بقرار من مجلس التخطيط ، بناء على اقتراح وزير التخطيط / رئيس الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط .

رئيس الجهاز

المادة الخامسة - أولا - يعين رئيس الجهاز من بين ذوي الخبرة والاختصاص ، بمرسوم جمهوري ، بدرجة خاصة ، بناء على اقتراح وزير التخطيط / رئيس الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط .

ثانيا - رئيس الجهاز ، هو الرئيس الاعلى للجهاز ، وتصدر القرارات والاوامر باسمه ، أو بتخويل منه ، ويمثل الجهاز أمام المحاكم ودوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والاشخاص الطبيعية والمعنوية ، العامة والخاصة .

المادة السادسة - يمارس رئيس الجهاز ، الصلاحيات التالية :-

أولا - تأليف هيئات أو لجان متخصصة والاستعانة بالخبراء والاختصاصيين ، من الموظفين وغير الموظفين ، ومنحهم المكافآت المناسبة .

ثانيا - تكليف أجهزة فنية متخصصة ، أو أحد منتسبي الجهاز ، بالكشف والرقابة على المشاريع ، لأغراض السيطرة النوعية .

ثالثا - منح المكافآت لمن يقدم للجهاز خدمات متميزة ، ولمن يساعد على الكشف عن الافعال المخالفة لاحكام هذا القانون .

رابعا - منح الشهادات التقديرية للمنشآت الصناعية ، والوحدات الانتاجية ، التي تحافظ على مستوى عال من النوعية والجودة لمنتجاتها ، بما يحقق أهداف المباريات الاشتراكية .

خامسا - تخويل بعض صلاحياته ، الى رؤساء الدوائر والاقسام ، ضمن الحدود التي يرسمها قرار التخويل .

المادة السابعة - للجهاز نظام داخلي ، يصادق عليه مجلس التخطيط ، بناء على اقتراح مجلس ادارة الجهاز ، يتضمن بوجه خاص مايلي :-

أولا - واجبات مجلس ادارة الجهاز وصلاحياته والامور المتعلقة بنصاب الانعقاد والتصويت .

ثانيا - واجبات دوائر واقسام الجهاز وتشكيلاتها التنظيمية واسلوب العمل فيها .

ثالثا - الامور المتعلقة بالاجور التي ستوفىها الجهاز من الخدمات التي يقدمها ، وكذلك ضوابط منح المكافآت .

ثامنا - اجراء الفحوصات والتحليل والاختبارات والبحوث الخاصة بالتقييس والسيطرة النوعية مباشرة ، أو عن طريق تخويل مختبرات معتمدة للقيام بهذه المهمة .

تاسعا - تنظيم عمليات الفحص والتفتيش التقني للمكائن والمعدات والاجهزة .

عاشرا - تقديم المشورة في مجالات المواصفات والمعايير القياسية والسيطرة النوعية .

حادي عشر - النظر في مقترحات وشكاوى المستهلكين والمنتجين ، فيما يتعلق بمواصفات ونوعية المنتجات .

ثاني عشر - طبع ونشر وتوزيع وتبادل المعلومات والبيانات والدراسات والمراجع المتعلقة بأنشطة الجهاز والاجهزة المماثلة العربية والاقليمية والدولية .

ثالث عشر - اعداد وتدريب ورفع كفاءة العاملين من مختلف المستويات في مجالات التقييس والسيطرة النوعية .

رابع عشر - التعاون مع المؤسسات العربية والاقليمية والدولية المماثلة لتطوير فعاليات الجهاز .

خامس عشر - اية فعاليات أخرى تتفق وطبيعة اختصاصات الجهاز .

مجلس ادارة الجهاز

المادة الرابعة - أولا - يشرف على الجهاز مجلس ادارة ، يتكون من :-

١ - رئيس الجهاز - رئيسا .

٢ - ممثل عن المجلس الزراعي الاعلى ، لا يقل عنوان وظيفته عن مدير عام ، يرشحه رئيس المجلس - عضوا .

٣ - ممثلين عن وزارات الصحة ، الصناعة والمعادن ، النفط ، التجارة ، الاسكان والتعمير ، لا يقل عنوان وظيفتهم عن مدير عام - أعضاء .

٤ - ممثلين اثنين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، يكون احدهما من مؤسسة البحث العلمي بمرتبة استاذ مساعد باحث ، في الاقل ، والآخر من احدى الجامعات العراقية ، لا تقل مرتبته العلمية عن استاذ مساعد ، يرشحهما وزير التعليم العالي والبحث العلمي - عضوين .

٥ - ثلاثة خبراء ، يرشحهم وزير التخطيط ، بناء على اقتراح رئيس الجهاز - أعضاء .

٦ - رؤساء دوائر الجهاز - أعضاء .

ثانيا - يتم تعيين الاعضاء الوارد ذكرهم في (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥)

قوانين

رابعا - صلاحيات رئيس الجهاز الاخرى .
خامسا - اية امور تنظيمية اخرى تقتضيها طبيعة اعمال الجهاز .

تشكيلات الجهاز

المادة الثامنة - اولا - يتكون الجهاز ، من الدوائر التالية :-

- ١ - دائرة التقييم .
- ٢ - دائرة السيطرة النوعية .
- ٣ - دائرة الخدمات الفنية والادارية .
- ٤ - اية دائرة اخرى يقترحها مجلس ادارة الجهاز ، ويصادق على احداثها .

مجلس التخطيط

ثانيا - يرأس كل دائرة من الدوائر المذكورة في (اولا) اعلاه ، مدير عام .

الاحكام المالية

المادة التاسعة - تتكون الموارد المالية للجهاز ، ممايلي :-

- اولا - ما يرصد لتمويله سنويا في الخطة السنوية .
 - ثانيا - الاجور التي يستوفيه عن الخدمات .
 - ثالثا - المنح والهبات التي تقدم للجهاز .
- المادة العاشرة - اولا - للجهاز ميزانية خاصة به ، يراعى في تنظيمها ومسك السجلات الحسابية القواعد المعمول بها في المراكز القومية التابعة لمجلس التخطيط .
- ثانيا - يتمتع الجهاز بالاعفاءات والمزايا التي تتمتع بها المراكز القومية التابعة لمجلس التخطيط .

المواصفات

المادة الحادية عشرة - اولا - تكون المواصفات والمعايير القياسية العراقية التي يعتمدها الجهاز ، ملزمة وواجبة التطبيق في جميع أنحاء الجمهورية العراقية ، ويعلم عن اعتمادها في بيان ينشره الجهاز في الجريدة الرسمية ، يوضح فيه عنوان ورقم المواصفة القياسية العراقية التي يعتمدها ، والتاريخ المقرر لنهاية الزامية تطبيقها ، اما المواصفات القياسية الملزمة عند نفاذ هذا القانون ، فيستمر العمل والالتزام بها ، لحين الفائها او تعديلها ، ويسري حكم هذه الفقرة ، على السلع والمنتجات المستوردة .

ثانيا - لا يجوز منح اجازة تأسيس اي مشروع جديد ، بموجب قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٣ ، ما لم يحدد صاحب المشروع المواصفات التي يعتمزم الانتاج بموجبها ، وتقوم الجهة المختصة باستحصل تأييد الجهاز لها .

ثالثا - على كل مشروع صناعي مسجل ، بموجب قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي ، ان يحدد المواصفات العملية التي يعتمدها لاغراضه خلال فترة (تسعين يوما) ، من تاريخ نفاذ هذا القانون ، وان يسجلها لدى الجهاز ، على ان تكون مطابقة أو أفضل من المواصفات المثبتة في الاستمارة الخاصة التي حصل بموجبها على اجازة تأسيس أو توسيع المشروع ، وتعتبر حينذاك ملزمة له ، وعليه ان يراعى تطبيقها على الدوام بالوسائل العلمية المناسبة ، وفي حالة عدم وجود مثل تلك المواصفات ، فعليه ان يحددها بالاتفاق مع الجهاز خلال فترة لا تتجاوز (الستة أشهر) ، من تاريخ نفاذ هذا القانون .

رابعا - للجهاز الطلب من أي مشروع صناعي مجاز ، بموجب قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي ، رفع مستوى مواصفاته العملية ، بناء على متطلبات المصلحة العامة ، وبهدف تحسين وتطوير الانتاج الصناعي .

خامسا - للجهاز منح فترة اضافية محددة لتمديد تاريخ نفاذ الزامية المواصفات القياسية العراقية والمواصفات العملية ، الى بعض الجهات ذات العلاقة ، بعد تقديمها تقريرا تفصيليا ، الى الجهاز تحدد فيه الاسباب التي تميقت تطبيق هذه المواصفات والمدة المطلوبة لاستكمال أو توفير المستلزمات الضرورية لذلك ، على ان لا يتجاوز مجموع التمديدات التي تمنح لهذا الغرض (سنة واحدة) .

سادسا - على جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية ، تسهيل الاجراءات المقتضية لمنح الموافقات وتوفير المستلزمات التي تحتاجها المشاريع الصناعية لامكان تطبيق المواصفات القياسية العراقية والمواصفات العملية في المواعيد المقررة لها .

سابعا - تستثنى وزارة الدفاع والمؤسسات التابعة لها ، من احكام هذا القانون ، ويجوز استثناء بعض الجهات الانتاجية أو الخدمية في بعض الحالات ذات الطبيعة الاستثنائية أو الخاصة المتعلقة بالامن القومي من تطبيق المواصفات القياسية العراقية أو المواصفات العملية أو نظام السيطرة النوعية ، بقرار من رئيس مجلس التخطيط .

ثامنا - على جميع المشاريع الصناعية تثبيت اسمائها على منتجاتها ، وتثبيت محتوى ومكونات المنتجات التي يصنعونها ورقم المواصفة المثبتة في الانتاج على العبوة أو الغلاف أو في بطاقة المعلومات المرفقة

قوانين

المادة الرابعة عشرة - أولا - على السوزارات ومؤسسات القطاع الاشتراكي والمختلط وجميع أصحاب المشاريع الانتاجية والخدمية في القطاع الخاص ، تسهيل مهام منتسبي الجهاز والاجابة على استفساراتهم وتمكينهم من الحصول على المعلومات والبيانات التي يحتاجها الجهاز في تنفيذ المهمات الملقاة على عاتقه ، بما في ذلك السماح لمنتسبي الجهاز المخولين بالدخول الى موقع المشاريع ومحلات الاعمال والاطلاع على السجلات والوثائق ، وغير ذلك من الامور التي يرونها ضرورية ، لتنفيذ المهام المكلفين بها ، بموجب هذا القانون .

ثانيا - اذا اقتضى الامر دخول منتسبي الجهاز أي مشروع أو محل عمل ، وفقا لاحكام هذا القانون والقوانين والانظمة المكتملة له ، فيجب ان يكونوا مزودين بوثيقة خاصة تثبت انتسابهم للجهاز ، وتمنحهم صلاحية دخول المشروع أو محل العمل .

ثالثا - على منتسبي الجهاز المحافظة على سرية المعلومات التي حصلوا عليها ، بموجب احكام هذا القانون .

المادة الخامسة عشرة - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (ثلاثة اشهر) ، أو بفرامة لا تتجاوز (الخمسمائة دينار) ، كل من :-

اولا - منع منتسبي الجهاز المخولين ، وفقا لاحكام هذا القانون ، من الدخول الى المشروع لانجاز المهام المكلفين بها ، بموجب هذا القانون .

ثانيا - امتنع عن تقديم المعلومات والبيانات التي يطلبها الجهاز ، وفق احكام هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - ليس في هذا القانون ما يمنع من اجراء التعقيبات القانونية بمقتضى قانون آخر ، اذا كانت الجريمة تستوجب عقوبة اشد .

احكام ختامية

المادة السابعة عشرة - أولا - يلقى قانون هيئة المواصفات والمقاييس رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ ، وقانون الرقابة الصناعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٧٣ ، وتبقى سارية المفعول ، بالقدر الذي لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، الانظمة والتعليمات والبيانات والاوامر الصادرة بموجبه ، لحين الفائها .

ثانيا - تحل عبارة (الجهاز) ، محل عبارة (هيئة المواصفات والمقاييس) ، أو (مديرية البحث والرقابة الصناعية العامة) ، وتحل عبارة (رئيس الجهاز) ، محل عبارة (الوزير المختص) ، اينما ورد ذلك في القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات والاوامر ، ويتولى الجهاز الاشراف على تطبيق القوانين التي كانت هيئة المواصفات والمقاييس

بالمنتوج باللغة العربية ، وفي حالة وجود مواصفات عراقية تنص على تحديد تاريخ نفاذ تداول تلك المنتجات أو استخدامها ، فعليهم سحبها أو تسلمها من الباعة ، عند تجاوز التاريخ المحدد لنفاذها على نفقة المنتج ، وتسري احكام هذه الفقرة على المؤسسات والجهات المستوردة للسلع .

احكام عقابية

المادة الثانية عشرة - أولا - في حالة وقوع المخالفة للمواصفات القياسية العراقية أو المواصفات العملية في أي مشروع انتاجي أو خدمي ، فعلى رئيس الجهاز أو من يخوله ، ان يطلب من ادارة المشروع تحريريا ان توقف المخالفة خلال المدة التي يحددها ، فاذا امتنعت الادارة عن ذلك ، فتتخذ الاجراءات الآتية :-

١ - اذا كان المشروع الذي وقعت فيه المخالفة يعود للقطاع الخاص ، فلرئيس الجهاز ان يقرر ، بناء على تقرير مسبق ، ايقاف الانتاج أو أي جزء منه موضوع المخالفة ، لحين ازالة أسبابها ، وذلك بالاضافة الى احواله مرتكب المخالفة الى المحكمة المختصة ، وفقا لاحكام (المادة الثالثة عشرة) من هذا القانون .

٢ - اذا كان المشروع الذي وقعت فيه المخالفة يعود للقطاع الاشتراكي ، فعلى رئيس الجهاز ان يرفع تقريراً مسبباً الى رئيس مجلس التخطيط لاتخاذ القرار المناسب ، ويعامل القطاع المختلط بهذا الخصوص معاملة القطاع الاشتراكي .

ثانيا لصاحب المشروع في القطاع الخاص ، الاعتراض على قرار رئيس الجهاز ، خلال مدة (سبعة ايام) ، من تاريخ ايقاف الانتاج في المشروع ، أمام وزير التخطيط أو من يخوله ، ولو زير التخطيط أو من يخوله ، بعد الوقوف على رأي الجهاز ، ان يقرر تأييد أو تعديل أو الفاء قرار ايقاف الانتاج ، على ان يتم ذلك خلال (خمسة عشر يوما) ، من تاريخ تسجيل الاعتراض لدى وزارة التخطيط .

ثالثا - يكون قرار رئيس مجلس التخطيط ، أو وزير التخطيط الصادر طبقاً لحكم الفقرتين (أولا وثانيا) من هذه المادة ، نهائياً .

المادة الثالثة عشرة - يعاقب من يخالف تطبيق المواصفات القياسية العراقية ، أو المواصفات العملية الصادرة ، وفق (المادة الحادية عشرة) من هذا القانون ، بالحبس مدة لا تتجاوز (السنة) ، أو بفرامة لا تزيد على (خمسة آلاف دينار) ، أو بكلتا المقويتين ، مع مصادرة المواد والمنتجات المعنية من السوق ، ومن التداول على نفقة المخالف .

قوانين

والسيطرة النوعية ، يرتبط بمجلس التخطيط تعهد اليه مسؤوليات وضع ونشر ومراقبة تطبيق المواصفات القياسية وكافة الامور المرتبطة بالتقييس والرقابة على جودة الانتاج ، وضبط النوعية للمنتجات الصناعية الوطنية .

لذلك ولما كان الالتزام بالمواصفات القياسية في مختلف مجالات الحياة الانتاجية والخدمية والادارية ، يعتبر مظهرا من المظاهر الحضارية ومقياسا لتقدم الامم .

فقد شرع هذا القانون .

قرار رقم ٦٥٣

باسم الشعب
مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الوقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠-٥-١٩٧٩ .

اصدار القانون الآتي :-

رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٩

قانون

شطب وتنزيل مبالغ من سجلات المصرف الصناعي
المركز العام

المادة الاولى - يشطب مبلغ قدره (٧٠٤٨/٣١٥) سبعة آلاف وثمانية واربعون دينارا وثلثمائة وخمسة عشر فلسا) ، وهو المبلغ المتبقي بدمية المدين المتوفى محمد صالح سلمان الاعظمي .

المادة الثانية - يشطب مبلغ قدره (٥٥١٩/٢٣٦) خمسة آلاف وخمسمائة وتسعة عشر دينارا وثلثمائة وستة وثلاثون فلسا) ، وهو المبلغ المتبقي بدمية شركة صناعات شط العرب المصفىة .

المادة الثالثة - يشطب مبلغ قدره (٧٥٤٠/٤٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة واربعون دينارا واربعمائة فلس) ، وهو المبلغ المتبقي بدمية شركة الاصباغ الفينيسية .

ومديرية البحث والرقابة الصناعية العامة ، تتولى الاشراف على تطبيقها .

ثالثا - تنقل الى الجهاز جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بهيئة المواصفات والمقاييس ومديرية البحث والرقابة الصناعية العامة ، ويعتبر منتسبوها منقولين ، الى الجهاز ، مع احتفاظهم بجميع الحقوق المقررة لهم قانونا .

رابعا - تسري على منتسبي الجهاز ، قواعد الخدمة المطبقة في المركز القومي للحاسبات الالكترونية ، بعد تعديل جدول الدرجات والوظائف الملحق بها بما يتلائم ومهام الجهاز ، ويعمل بالجدول المذكور ، بعد مصادقة مجلس التخطيط عليه ، ويعاد احتساب رواتب منتسبي الجهاز ، وفقا للقواعد المذكورة .

خامسا - يخضع موظفو الجهاز ، الى قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ، وعمال الجهاز ، الى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ .

المادة الثامنة عشرة - يجوز اصدار أنظمة وتعليمات ، لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .
المادة التاسعة عشرة - ينفذ هذا القانون ، بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

الاسباب الموجبة

نظرا لما توليه قيادة الحزب والثورة لمسألة ادخال الاساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة في الانتاج والعمل والتأكد على بذل أقصى الجهود لتحسين نوعية الانتاج وضبط جودته وتقييس منتجاته لضمان منافسته للمنتجات الاجنبية المستوردة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية واستراتيجية .

وبناء على المؤشرات التي تظمنتها خطة التنمية القومية للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، والمتعلقة بتبني نظام للرقابة النوعية على الانتاج في المعامل واخضاعه للتطوير المستمر ، بما يجعل المنتجات الصناعية الوطنية قادرة على منافسة السلع المثيلة في الاقطار الصناعية المتقدمة ، والعمل على شد المستهلك بالصناعة الوطنية وزيادة ثقته واقتنائه بها ، وذلك من خلال التأكيد على دور الرقابة الصناعية والالتزام بالمواصفات الفنية القياسية للمنتوج ، بهدف ضبط النوعية والجودة ومراقبة الانتاج بصورة شاملة ومستمرة .

وتنفيذا لقرار مجلس التخطيط الرقم (٢) والمؤرخ في ٢٣-٩-١٩٧٨ المتضمن تاسيس جهاز مركزي للتقييس